تصاعد عمليات الهدم في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية المحتلة: ورقة حقائق لمنتصف العام 2024

ورقة حقائق | يوليو 2024

ملخص

في حين يستمر التركيز العالمي على حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، تستمر الحرب الصامتة في الضفة الغربية بالتصاعد، بما في ذلك القدس الشرقية، حيث شهد النصف الأول من عام 2024 ارتفاعاً كبيراً في عمليات الهدم وإرهاب المستوطنين. لقد أحكم الاحتلال الإسرائيلي سيطرته على المنطقة، وقام بعمليات هدم واسعة النطاق، ما أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين الفلسطينيين. **ففي النصف الأول من عام 2024، تم هدم 649 منشأة في مناطق مختلفة من الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة، ما أسفر عن نزوح 1232 مواطنا.** آخذين في عين الاعتبار أن هذا الرقم لا يشمل الآلاف من الفلسطينيين الذين اضطروا للنزوح بفعل هجمات المستوطنين وإرهابهم، وخاصة التجمعات الرعوية. علاوة على ذلك، فإن تطبيق خطط التوسع الاستيطاني الاحلالي سينجم عنه المزيد من عمليات الهدم والاستيلاء على الأراضي، ما يؤدي إلى توطيد السيطرة الاستعمارية للاحتلال على الأرض الفلسطينية.

نبذة عن مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان هو منظمة غير حكومية فلسطينية تكلفت بتقديم المساعدة القانونية المجانية والاستشارات القانونية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، سواء في القدس الشرقية أو باقي مناطق الضفة الغربية. حيث قرن مركز القدس مساعدته القانونية بقضايا المصلحة العامة، والإصلاح القانوني، والوعي المجتمعي، والمناصرة.

ارتفاع ملحوظ في عمليات الهدم

قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بهدم 649 منشأة في مختلف أنحاء الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة، خلال النصف الأول من العام 2024 وحده، ما يمثل ارتفاعا بنسبة 43٪ مقارنة بالنصف الأول من العام 2023، وبنسبة 65٪ مقارنة بالنصف الأول من العام 2022، وقد استهدفت عمليات الهدم هذه مختلف أنواع المنشآت.

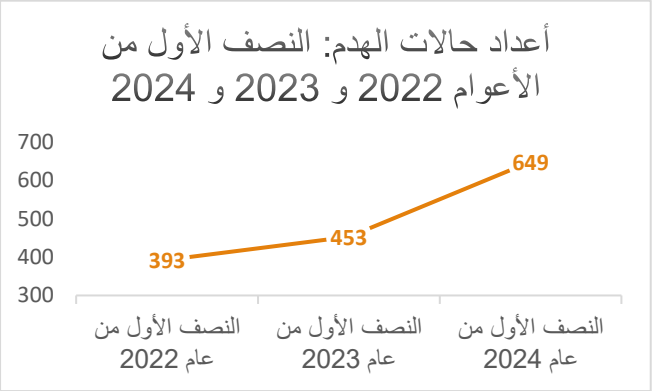

إن سياسة هدم المنشآت الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، هي سياسة قائمة منذ قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 بوقت طويل، ويعود تاريخها إلى أعقاب احتلال عام 1967. ومع ذلك، فقد ازدادت عمليات الهدم بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، شهدت الضفة الغربية تصعيداً ملحوظاً. وقد شهدت هذه الفترة عمليات هدم متواصلة، إلى جانب العمليات العسكرية المتزايدة للاحتلال الاسرائيلي في المدن والقرى الفلسطينية، وكذلك مخيمات اللاجئين. وقد أدت هذه العمليات إلى زيادة حالات الهدم، إضافة إلى إحداث أضرار جسيمة بالممتلكات والبنى التحتية. كما أن عمليات الهدم لم تعد تتركز في مناطق (ج) فقط، بل امتدت لتشمل المناطق (أ) و(ب)، وغالباً ما يتم تبرير الهدم في هذه المناطق بذريعة المخاوف الأمنية.

لفهم الأمر بشكل أوسع، فإن الرسم البياني التالي يوضح أعداد الهدم على مر السنوات، وتحديدا منذ عام 2017 وحتى عام 2023.

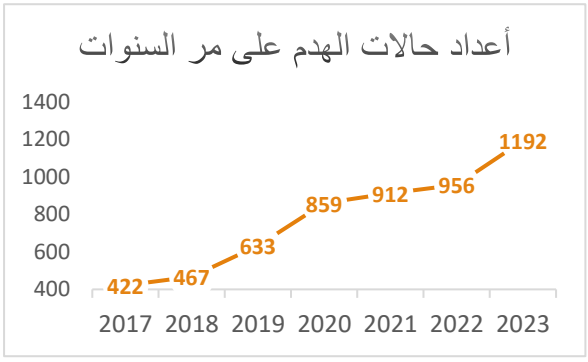

بعد 7 أكتوبر 2023، تم تنفيذ ما 1074 عملية هدم. وبالمقارنة مع الفترة التي سبقت 7 تشرين الأول/أكتوبر، لوحظت زيادة ملموسة، مما يؤكد التصعيد الإنتقامي الحاد بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر.

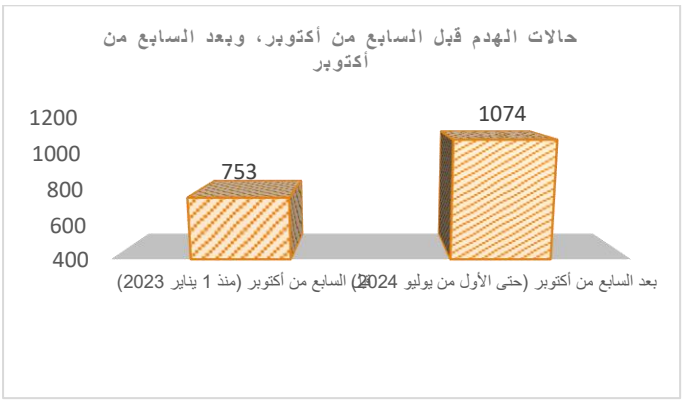

الأثر الديموغرافي

أدت عمليات الهدم إلى تهجير 1,232 مواطناً في النصف الأول من عام 2024. وقد تأثر الأطفال بشكل كبير، حيث شكل الفتيان حوالي 22٪ والفتيات 23٪ من نسبة الضحايا. وتواجه الفئات الأضعف، مثل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، تحديات متزايدة بسبب فقدان أماكن إيوائهم.

وبالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، يشهد هذا العام زيادة بنسبة 80٪ في أعداد الأفراد المهجرين بسبب الهدم. إضافة إلى ذلك، فإن هذا العام يشهد زيادة نسبة 360٪ بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام 2022، ما أدى إلى تفاقم الظروف المعيشية الصعبة أصلا، وزاد من الاعتماد على المساعدات والخدمات الإنسانية.

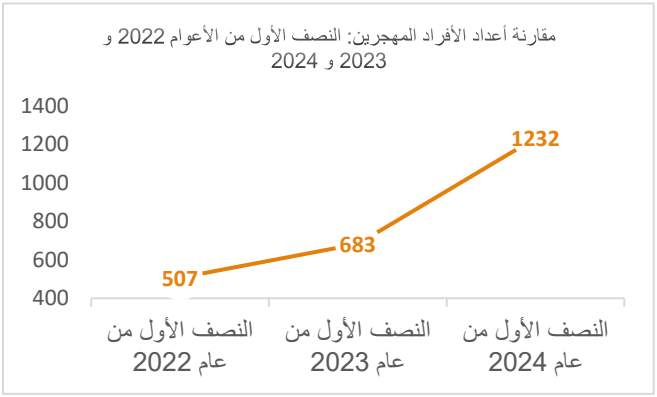

لفهم الأمر بشكل أوسع، فإن الرسم البياني التالي يوضح أعداد الأفراد المهجرين على مر السنوات، وتحديدا منذ عام 2017 وحتى عام 2023.

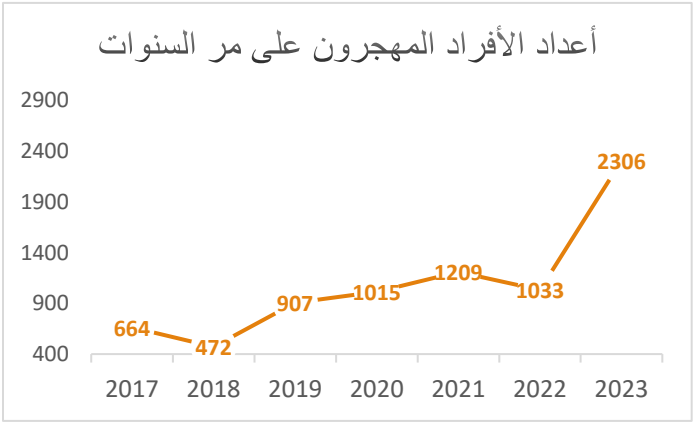

إضافة إلى ذلك، فقد ارتفع عدد الأفراد المهجرين بشكل كبير بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، بالتزامن مع زيادة عمليات الهدم. وبمقارنة

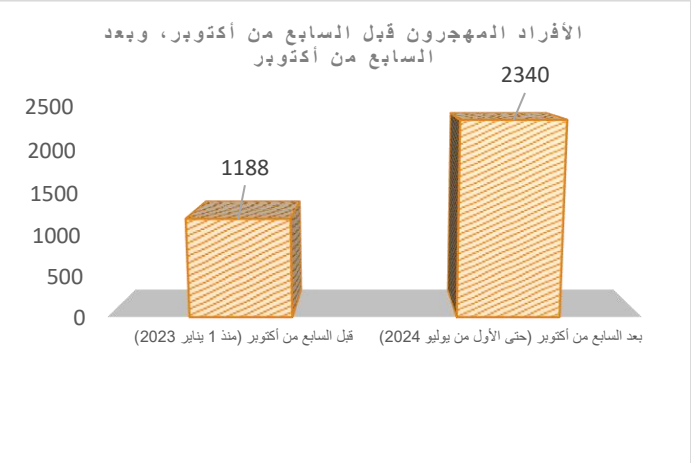

الفترة التي سبقت 7 تشرين الأول/أكتوبر، بالفترة التي لحقته، نلاحظ الارتفاع الحاد بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر.

أنواع المنشآت المهدومة

تختلف أنواع المنشآت التي يتم هدمها من قبل الاحتلال الإسرائيلي، ومن بين المباني ال 649 التي هدمت في النصف الأول من العام 2024، فقد شكلت المباني السكنية ما نسبته 46٪، ما أدى إلى تهجير العديد من الأسر الفلسطينية. بينما شكلت المباني الزراعية ما نسبته 28٪، ما أثر على الإنتاج الغذائي المحلي وسبل عيش المزارعين. أما المباني المرتبطة بسبل العيش، فقد شكلت ما نسبته 17٪، ما أثر سلبا على الاستقرار الاقتصادي للأفراد المتضررين. وقد شكلت منشآت المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والبنى التحتية (بما في ذلك المرافق الأساسية مثل الطرق وخطوط الكهرباء)، والمراكز المجتمعية والمرافق الأساسية الأخرى مجتمعة ما نسبته 9٪ من الهدم، الأمر الذي يزيد من تعقيد الجهود الرامية إلى تحسين الصحة العامة وأنظمة الصرف الصحي والبنى التحتية الاجتماعية وغيرها.

التوزيع الجغرافي لعمليات الهدم

يشير التوزيع الجغرافي لعمليات الهدم إلى وجود تأثير واسع النطاق على مختلف أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية المحتلة. شهدت القدس ا أعلى نسبة من عمليات الهدم بما نسبته 22٪، تليها أريحا والأغوار بنسبة 18٪، فيما بلغت نسبة الخليل 13٪. وشملت المناطق المتضررة الأخرى طولكرم بنسبة 12٪، ونابلس بنسبة 9٪، ورام الله بنسبة 8٪، وجنين بنسبة 7٪، وبيت لحم بنسبة 6٪، وقلقيلية بنسبة 3٪، وطوباس بنسبة 1٪، وسلفيت بنسبة 0.3٪. ويسلط هذا التوزيع الضوء على النطاق الواسع لأنشطة وعمليات الهدم.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه من المهم تسليط الضوء على أن عمليات الهدم لا تحدث فقط في المناطق (ج) وفي القدس الشرقية، ولكن أيضا في المناطق (أ) و (ب). حيث أن معدل عمليات الهدم في المناطق (أ) و(ب) آخذ في الازدياد.

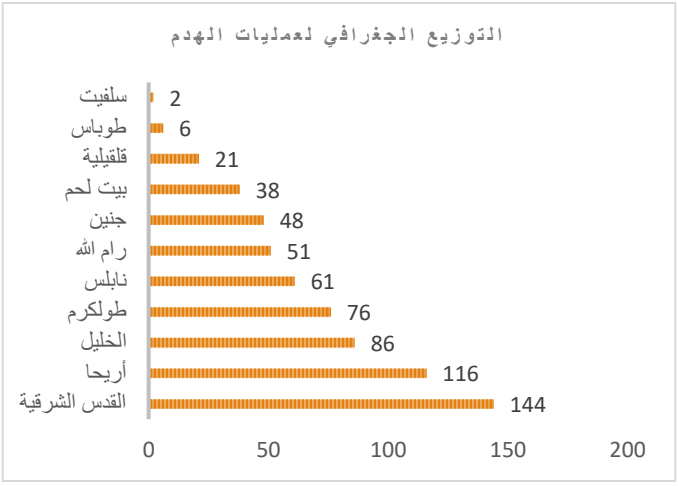

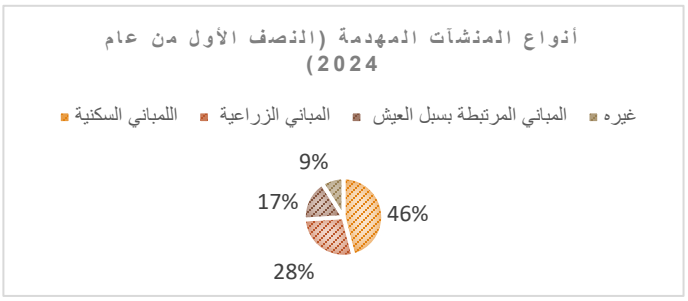

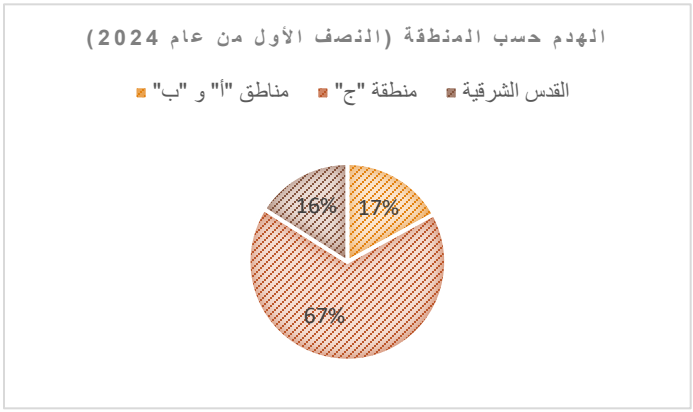

لتوفير فهم أوسع للزيادة في عمليات الهدم التي تحدث في المناطق (أ) و(ب)، فإن الرسم البياني أدناه يوضح أعداد عمليات الهدم في هذه المناطق

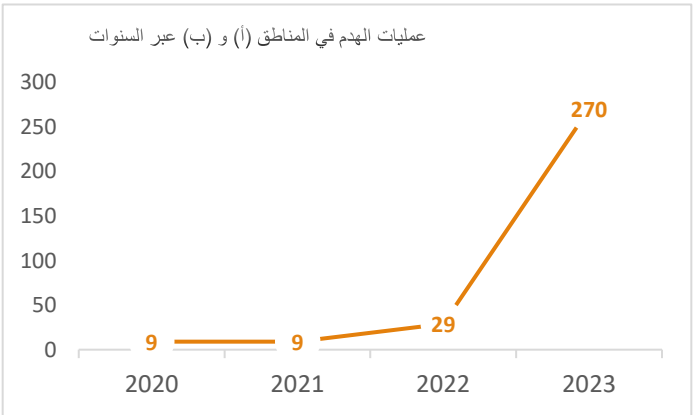

خلال السنوات القليلة الماضية.

بالإضافة إلى ذلك، منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، تزايدت عمليات الهدم

في المناطق (أ) و(ب) بشكل كبير، وغالبا في سياق العمليات العسكرية في هذه المناطق بذريعة المخاوف الأمنية. ويسلط هذا التصعيد الضوء على نمط أوسع من عمليات الهدم يمتد إلى ما وراء المنطقة (ج) والقدس ، مما يؤثر على الفلسطينيين في كل مكان.

اتجاه جديد لعمليات الهدم: العمليات العسكرية ضد مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية

بالإضافة إلى الاتجاه المتصاعد لعمليات الهدم في مختلف مناطق الضفة الغربية والقدس الشرقية، المحتلة فقد ظهر نمط جديد مثير للقلق: عمليات الهدم المتصلة بالعمليات العسكرية المكثفة التي تستهدف مخيمات اللاجئين على وجه التحديد. منذ بداية حرب الإبادة الجماعية على غزة، صعدت إسرائيل هجماتها على مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية المحتلة، مع التركيز بشكل خاص على مناطق معينة، مثل مخيمات: نور شمس للاجئين في طولكرم، وطولكرم للاجئين، وجنين للاجئين وغيرها. وقد أدت هذه العمليات العسكرية إلى عمليات هدم واسعة النطاق واضطرابات شديدة لسكان هذه المخيمات.

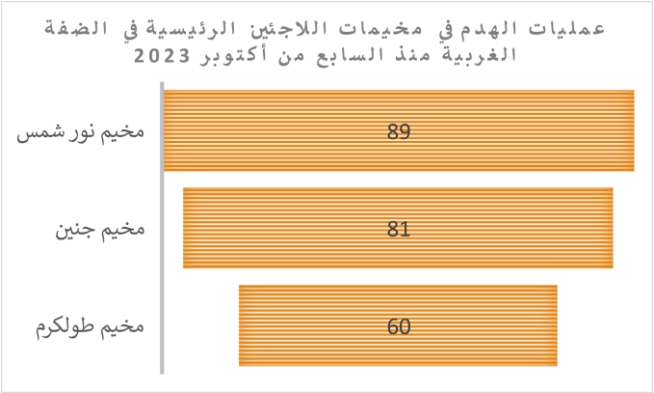

دراسة حالة: مخيم نور شمس للاجئين

تأسس مخيم نور شمس للاجئين، الواقع في الجزء الشمالي من الضفة الغربية وحوالي ثلاثة كيلومترات شرق مدينة طولكرم، في عام 1952 لإيواء اللاجئين بسبب النكبة، ويحمل المخيم أهمية تاريخية واجتماعية كبيرة. وقد أدى انعدام الأمل والأفق، تحديدا بعد حرب الإبادة الجماعية على غزة، إلى تأجيج أنواع مختلفة من الاحتجاجات والأنشطة داخل المخيم، مما جعله هدفا متكررا لهجمات الاحتلال الإسرائيلي العسكرية. بعد 7 أكتوبر 2023 ، نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي 28 عملية عسكرية في المخيم. وقد قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية حوالي 80 فلسطينياً في المخيم خلال هذه الفترة. إضافة إلى القيام بعمليات هدم واسعة النطاق، حيث تم هدم أكثر من 89 منشأة بالكامل، ولحقت أضرار جزئية بمئات المنشآت الأخرى، مما أدى إلى تهجير حوالي 433 شخصاً، إلى جانب تدمير البنى التحتية المختلفة في المخيم.

السياق القانوني

إن التبرير الرئيسي الذي تتبناه سلطات وقوات الاحتلال لعمليات الهدم هو الافتقار إلى تصاريح البناء، حيث أن ما نسبته 81٪ من حالات الهدم قد تمت بذريعة عدم وجود تراخيص بناء. في حين أدت العمليات العسكرية إلى ما نسبته 16٪ من عمليات الهدم، أما أوامر الهدم العقابية فقد شكلت ما نسبته 2٪.

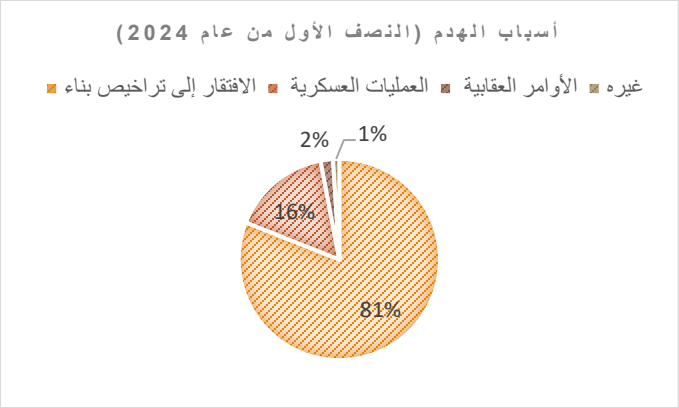

من الجدير بالذكر أيضا أن 99٪ من طلبات الفلسطينيين للحصول على تراخيص بناء في منطقة (ج) والقدس الشرقية ترفض. ويعزى معدل الرفض المرتفع للغاية هذا إلى عملية معقدة ومقيدة للحصول على الترخيص ما يجعله من المستحيل تقريبا على الفلسطينيين بناء منشأت بشكل قانوني. ونتيجة لذلك، يبني العديد من الفلسطينيين دون تراخيص بدافع الضرورة، مما يجعل مبانيهم عرضة للهدم. وتقيد هذه السياسة فعلياً التنمية الفلسطينية وتساهم في الاكتظاظ وعدم كفاية البنية التحتية وسوء الأحوال المعيشية في هذه المناطق.

دعوة للتحرك

شهد النصف الأول من العام 2024 زيادة ملحوظة في عدد عمليات الهدم والتهجير الناتج عنها في الضفة الغربية والقدس الشرقية. هذه الزيادة الكبيرة في أنماط الهدم تعطل حياة الفلسطينيين تماما، وتؤكد ضرورة التدخل الدولي العاجل لدعم حقوق الإنسان وإنفاذ القانون الدولي في المنطقة. ويجب تنفيذ تدابير فعالة لحماية المدنيين الفلسطينيين من المزيد من عمليات الهدم والتهجير، ويجب أن تكون هناك مساءلة عن انتهاكات القانون الدولي، وضمان محاسبة المسؤولين عن عمليات الهدم والتهجير غير القانونية.

اتصل بنا:
رام الله عنوان المكتب: بناية ميلينيوم، ط. 3 شارع كمال ناصر رام الله هاتف: 2987981 2 970 +